تحسين يقين (*)

قراءة في كتابين

١- تحديات الوجود الجماعي للأقلية الفلسطينية الأصلية في إسرائيل

(*) الكتاب: الفلسطينيون في إسرائيل.. سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية

(*) المؤلفان: د. أسعد غانم ومهند مصطفى

(*) إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠٠٩

(*) عدد الصفحات: ٤١٠ صفحات

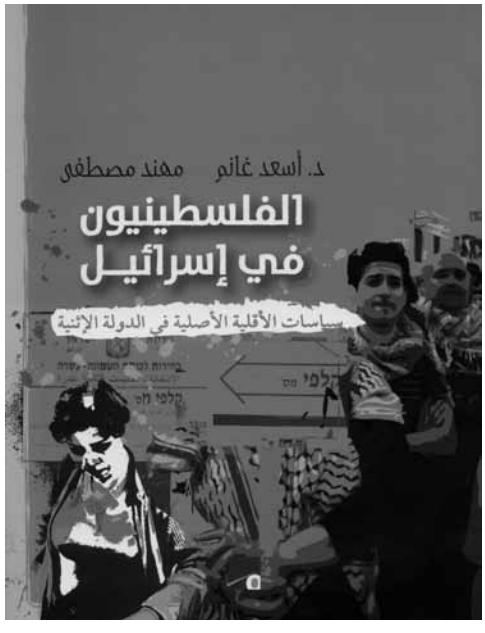

هناك إنجازان متلازمان في هذا الكتاب، الأول وجودي، والثاني أكاديمي؛ من جهة فإن ما تبقى من الشعب الفلسطيني بعد النكبة، والذي صار بلا قيادة بسبب هجرة النخب، وعاش على هامش المجتمع الاستيطاني اليهودي الجديد، لم يستطع فقط البقاء، بل صار بيتا من أهم أبيات قصيد حلول القضية الفلسطينية، ومن جهة أخرى

(*) كاتب فلسطيني- رام الله.

يعد هذا الإنجاز البحثي مقارعة أكاديمية من قبل باحثين من فلسطينيي العام ١٩٤٨ للحيتان من كبار الأكاديميين الإسرائيليين.

يرتبط بهذين الإنجازين إنجاز آخر متأثر بالعيش تحت الحكم الإسرائيلي، ألا وهو ميزة هذا الكتاب عن غيره، ويتمثل بالانطلاق البحثي من الحكم الكولونيالي الإسرائيلي للشعب الفلسطيني الذي تبقى داخل وطنه، وهو بهذا المنحى شكل بديلا لمعظم الدراسات القديمة والسائدة بما فيها الدراسات الفلسطينية.

يتتبع الكتاب الذي جاء في ٤١٠ صفحات بشكل خاص مسيرة عقدين، لكنه يركز على تداعيات اتفاق أوسلو التي رأى الفلسطينيون في إسرائيل أنفسهم خارجه، حيث تعمق لديهم إدراكهم أن حل القضية الفلسطينية لن يحسن من مكانتهم المدنية والسياسية، وصولا إلى مبادرات الفلسطينيين في التفكير بمستقبلهم خارج الإطار الذي رسم لهم من قبل، حيث عادوا إلى الأصول، فانطلقوا بتصورات جديدة تتجاوز الوجود الفردي إلى الوجود الجماعي لأقلية قومية أصلية، فراحوا يربطون بين المكانة المدنية من جهة وبين جوهر الدولة وهويتها من جهة أخرى، والتي هي جوهر الكتاب القيم الذي بين أيدينا.

ويبدو أن الحجر الذي أهمله البناؤون طويلا صار فعلا حجر الأساس، فهؤلاء الباقون صاروا يسعون أكثر إلى الإرادة من جهة، والتفكير الإستراتيجي من جهة أخرى.

"الفلسطينيون في إسرائيل- سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية" هو عنوان يستفز الباحثين والمهتمين، فرغم شيوع المصطلح فلسطينيا، إلا أن هذا العنوان المباشر والذكي والصادم يؤكد على الوجود القومي للفلسطينيين في وطنهم الأم، ويوضح الظلم التاريخي، من خلال التناقض ما بين الأقلية الأصلية، والغالبية من المهاجرين اليهود كأغلبية إثنية مستوطنة ومستعمرة أيضا.

يقوم الكتاب على أسلوب تاريخي تحليلي نقدي، يختلف عما كان سائدا بشكل عام في المؤسسات البحثية، حيث لم يقف الكتاب عند حدود البحث التاريخي التحليلي، بل تجاوز ذلك إلى التوجيه الموضوعي والتوعية على الوجود الحاضر والمستقبل من منظور فلسطينيي العام ١٩٤٨، وهو بهذا امتلك بعدا وطنيا وقوميا، في الوقت الذي لم يطرح شعارات ولم يقع في أية ثغرات بحثية.

إن وقع العنوان فلسطينيا وإسرائيليا، سيستفز عقل القارئ العربي والفلسطيني وحتى الإسرائيلي إلى التفكير بكيفية الخروج من هذه الأزمة في السياسة والحكم، فلم يعد من السهل اليوم أن يبقى الفلسطينيون في الداخل متقبلين لأسلوب حكم الأغلبية اليهودية لهم، فسيصبح الفلسطينيون في إسرائيل كدولة خارج نطاق السيطرة، والذي يعني من طرف الحكم أمرين، إما التعاطي الإيجابي مع هذه الأقلية الأصلية والكبيرة التي تتنامى، وإما قمعها بالقوة، واستمرار نهج السيطرة والمصادرة والتفرقة العنصرية، والذي لن يكون له إلا طريق واحد: الانتفاضة.

يعالج كتاب "الفلسطينيون في إسرائيل- سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية" سنوات الحكم الإسرائيلي الكولونيالي لفلسطينيي إسرائيل، مركزا البحث على الثلث الأخير منها، أي تلك السنوات الممتدة من الانتفاضة الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى صدور التصور المستقبلي لفلسطينيي العام ١٩٤٨ في أواخر العام ٢٠٠٦ وما تبعه من وثائق شبيهة وردود فعل مختلفة.

وقد قام الكتاب على قراءة مغايرة على ضوء النظريات السياسية المتعلقة بالمجموعات وعلاقتها بالدولة خصوصا تلك المسيطر عليها، حيث تأثرت الرؤية البحثية من زخم الأحداث بدءا بالانتفاضة الفلسطينية الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وصولا إلى اتفاق أوسلو، وما ارتبط بهذا التاريخ (مرحلة التسعينيات خصوصا) من تسارع العولمة والانفتاح في وسائل الاتصال وعولمة إسرائيل نفسها والحروب الأخيرة.

وللكتاب دلالة مهمة بشكل مميز ونوعي، تتمثل في تعميق ما شهدته السنوات الأخيرة من الانتقال في البحث عن حلول لقضايا الفلسطينيين داخل الإطار الإسرائيلي إلى البحث عن الحلول خارج المواطنة الإسرائيلية.

تشكل مقدمة الكتاب وصفا مهما للكتاب والحالة الفلسطينية الراهنة داخل المجتمع الإسرائيلي، وفيها ركز الباحثان د. أسعد غانم ومهند مصطفى على كيف استثمر الفلسطينيون المواطنة لكسب حقوق داخلية، في ظل امتلاكهم الحس الوطني الفلسطيني ككل، خصوصا في التضامن مع الانتفاضة الأولى ودعم العملية السياسية بوصفهم مواطنين إسرائيليين، ومعاناتهم من ديكتاتورية الطابع اليهودي للدولة، التي ضجت من هذا الوعي والفعل، منذ سنوات السبعينيات، بعد عقد من انتهاء الحكم العسكري، وصولا إلى الاعتداء الدامي على المتظاهرين في الداخل في بداية انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠، واستمرار المصادرة والتضييق والتمييز، والذي دفع جزءا من الفلسطينيين إلى تقويم العلاقة وتصور المستقبل، في وقت

أصيب نظام الحكم (دولة يهودية وديمقراطية) بهوس الحكم الإثني اليهودي، ربط مواطنة الفلسطيني في الداخل باستحقاقات منها الخدمة المدنية (أطلقها الإسرائيليون للتخفيف من وقع كلمة الخدمة العسكرية)، وفي ظل الدستور المؤكد للدولة اليهودية، وفي ظل هذه الروح السائدة إسرائيليا تراوحت رؤى النخبة الحاكمة ما بين اعتبارهم عدوا وما بين إدارة المشكلة من خلال سياسات ديمغرافية. وقد لاحظ الفلسطينيون أن السياق السياسي مؤكد، من خلال الحديث عن التبادل السكاني، الذي يعني تقليل العدد، وصولا إلى نظام الفصل ومنه الجدار العنصري، الذي أعاده أحد المنظرين (أرنون سوفير) للديمغرافيا وليس للأمن!

في التحولات

في ظل هذه الأزمة في الحكم، من منظور الدولة كدولة يهودية، ثمة إشارات في المجمل حول الاندماج بدون مساواة، إلى الفصل دون إعطاء حقوق جماعية، إلى تعميق سياسات الإثنية بدل سياسات المواطنة، ثم ربط الحقوق الفردية باستحقاقات مثل الخدمة المدنية، للتدليل على ولاء العربي للدولة.

أما من منظور الفلسطينيين، فقد أجمل الباحثان أسلوب الفلسطينيين كمحكومين، من سياسات التعايش الى سياسات الحقوق ومن الهوية الى سياساتها، عبر التأكيد على الهوية الجماعية ومن التمثيل الى التمثيل السياسي، إلى ما هو أهم وهو المطالبة بالاعتراف بضرورة احترام الأقلية القومية في التربية ورواية النكبة، وخصوصية وحقوق هذه الجماعية القومية.

ويمكن تصنيف الخطاب السياسي للفلسطينيين بدءا بحضور البعد المدني كونهم أقلية بحثت عن البقاء، ثم ثانيا بالربط بين المدني والوطني عبر الإيمان أن تغير مكانتهم يرتبط بحل القضية الفلسطينية، والثالث (وهو ما يتبلور الآن) يربط بين المكانة المدنية من جهة وبين جوهر الدولة وهويتها من جهة أخرى، وهو الذي تأثر بالمبالغة في تأكيد الحكام على يهودية الدولة.

قام الكتاب على ثمانية فصول، بمقدمة معمقة وخلاصة، مترابطة معا في بنية واحدة عضوية وموضوعية، مستلهمة من التاريخ مادتها، ومن الفكر الموضوعي تحليلاتها ونقديتها أيضا.

ونستطيع أن نزعم أن الفصلين الأخيرين: السابع وهو أنماط المشاركة السياسية، والثامن وهو خيارات المكانة السياسية والتصورات المستقبلية، كانا أهم فصلين في الكتاب، في حين سلمت الفصول القارئ إلى هذا الحاضر، وكان لها مجتمعة فضل وضع الوعي والفعل المبادر من خلال التصورات في سياق موضوعي تاريخي، كي يدرك القارئ العام غير المتخصص على أية أرض بحثية وسياسية يقف المجتمع الفلسطيني السياسي داخل إسرائيل.

وتأكيدا لما افتتحنا عرضنا هذا به، فإن الفصل الأول بما فيه من مدخل نظري حول الأغلبية والأقلية، والنقلة النوعية من الأطر النظرية بشأن اعتبار الأقلية لدى الباحثين الإسرائيليين، الذين تحدثوا عن التمدن والتحديث، إلى المنظور الكولونيالي الذي ابتدأه من قبل إيليا زريق بشكل سريع، فيما تعمق به وانطلق به بشكل بحثي مركز مؤلفا الكتاب د. أسعد غانم ومهند مصطفى، منح فتحا بحثيا في التحليل والدراسة، يقوم على الفعلين الموضوعي والوطني، حيث شكل كل منهما رديفا للآخر.

وهو يحيلنا إلى نظرة واحدة تجاه فلسطينيي ٤٨ و٦٧ مع مراعاة الخصوصيات المكانية والقانونية. وهو إطار بديل قوي له علاقة بالعنوان الفرعي للكتاب: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية.

وهو يصف حالة الانضواء التي عاش تحتها الفلسطينيون ٥ عقود الى الانطلاق عن طريق تتبنى إعادة تعريف المواطنة من جديد من خلال أجندة وطنية فلسطينية خاصة.

أما الفصل الثاني فقد نحا أسلوبا تاريخيا استلزمته الحالة البحثية للتأسيس لما سوف يأتي، حيث الحديث عن الضائقة التي وجد فيها الفلسطينيون أنفسهم منذ العام ١٩٤٨ والتي انسحبت أيضا على الحكم نفسه الذي ضاق بالمحكومين العرب، والذي سعى إلى الأسرلة وجعلهم على الهامش، من خلال التمييز وقبول وجودهم خارج السلطة، وقد شكلت أمرا واقعا استمر طويلا.

فلسطينيا، جرى تعريف الذات والجماعة في سياق المواطنة الإسرائيلية ثم خارجها، في ظل تجاهل العملية السياسية لهم.

وأكد المؤلفان أنه بالرغم عن أنها أقلية محنكة تفهم صيرورة الصراع، لكنها كبلت نفسها بمواطنتها حتى في التفكير الوطني، وظل ذلك سائدا حتى بدأ التغيير مؤخرا، كنتيجة لوجودها معزولة، حيث تفعّل الحديث عن دولة ثنائية القومية داخل إسرائيل أو في فلسطين الانتدابية، من خلال التأكيد على هوية جماعية للمواطنين العرب داخل الدولة العبرية. وأشارا إلى الضائقة الداخلية (ولعلها ضائقة وجودية ونفسية وقومية أيضا) وهي أن

"الأقلية الأصلانية" وجدت نفسها "كفلسطينيين بشكل جزئي، وإسرائيليين بشكل جزئي أيضا"، وأنه لا يمكن للهوية الفلسطينية أو الإسرائيلية أن تكون كاملة، وهذا هو جوهر خلاصة مأزق الهوية الجماعية للمواطنين العرب.

وتضمن الفصل الثالث تفصيلات أسلوب نظام الحكم ضد المواطنين، الذي قام على المصادرة والتمييز وقوننة التفوق العرقي، وصولا إلى المطالبة علنا بالتحول الجدي من نظام الاثنوقراطي اللين الى آخر متشدد.

وقد تعقب الفصل الرابع التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، من خلال عرض تاريخي تحليلي نقدي، متتبعا كل التنظيمات الأولية البسيطة في ظل الحكم العسكري، بدءا من القوائم العربية عبر تكريس للهويات المحلوية والطائفية والعائلية، وما ارتبط من شروط تحسين الوضع عبر الولاء للدولة من خلال التعاطي مع أحزاب صهيونية، مرورا بتجربة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ثم تجربة الجبهة العربية الشعبية، وحركة الأرض كمحاولة أولى لإقامة حركة قومية عربية داخل المجتمع الفلسطيني. ثم تتبع بشكل مركز الحالة التنظيمية بعد الحكم العسكري عارضا تجارب كل من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وأبناء البلد والحركة الإسلامية والحركة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي والتجمع والحركة العربية للتغيير.

وانطلق العرض من مراجعة الأدبيات بما فيها بشكل خاص أدبيات الأكاديميا الإسرائيلية، والتي رأت في التنظيمات الفلسطينية تنظيمات أيديولوجية أكثر منها سياسية، في حين راحت تناقشها وتفندها أيضا. وفي الفصل حديث عن التحديات التي واجهتها التنظيمات خصوصا محدودية التأثير من جهة، والتحدي الاجتماعي من جهة أخرى.

أما الفصل الخامس وهو المشاركة السياسية: أنماط التصويت والمقاطعة في الانتخابات القطرية والمحلية، فهو مرتبط عضويا بالفصل الرابع، وتميز أيضا بمدخل نظري، يفسر السلوك، ومن ثم عرض للتجربة من حيث المشاركة والمقاطعة، وتمأسس تيار المقاطعة، والاغتراب، وأثبت الباحثان من خلال استطلاعات الرأي أن المقاطعة نتجت من كونها احتجاجا سياسيا أكثر منها أيديولوجيا، كما كان يحلو للأكاديميين اليهود أن يدعوا.

وعن الانتخابات المحلية، عرض الباحثان كيف أن المشاركة الشعبية تفعّلت فيها بسبب كونها مجالا للتغيير، بخلاف اليأس من إحداث تغيير ملموس على المستوى السياسي العام للدولة، وفسراه أنه تعويض عن فقدان البعد القومي أو المدني، في حين عرضا لتباين التصويت في الانتخابات القطرية والمحلية، وصولا إلى تقرير حال العرب المتشرذمين والذين لم تتم دمقرطتهم بعد، لما للعائلة من نفوذ باق.

"القيادة والمؤسسات السياسية لدى الفلسطينيين في إسرائيل" كانا محور الفصل السادس، وهو مرتبط بما سبق، بل هو جزء من الفصلين الرابع والخامس، وفيه عرض الباحثان تاريخ القيادة، والزعامة المحلية حتى السبعينيات، وما كان من دور للتعليم والانفتاح، والقيادة داخل البرلمان (الكنيست) وخارجه، ومدى وجود العمق الجماهيري، ثم عرضا عوامل تطور وصعود القيادة القطرية، وما اعتراها من عوائق كالمبنى التقليدي والإطار الإسرائيلي المحدد، وشخصنة الأدوار، والقيادة الذكورية، والتأكيد العام الرسمي على أن القيادة من البرلمان، إضافة إلى عولمة القيادة بسبب الانفتاح والانكشاف على جمهور عربي عريض داخل إسرائيل يتابع الفضائيات.

وفيه عرض لصفات القيادات، في ظل نظرة نقدية لها، كونها تهتم بالنخب المثقفة لأنها منها، إضافة إلى أنها متشرذمة ومعاناتها من الشخصنة، وغياب العلاقة مع الجمهور.

أما في الحكم المحلي فكانت مصادر القيادات قادمة من العائلات والأحزاب والاقتصاديين الذين ادعوا قدرتهم على تحسين الوضع، ثم من الأكاديميين وأصحاب المهن الحرة. وخلص إلى تحليل للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية من حيث: هل هي هيئة وطنية أو لجنة تنسيقية، وما هو الأفضل للجمهور العام، كمواطنين مدنيين وكأقلية قومية. وهي جزيئية مهمة يوجه من خلالها الباحثان النخبة السياسية العربية داخل إسرائيل. وبما أنه لا بدّ من الانطلاق من الحالة المحلية إلى ما هو سياسي، لأن المستقبل يكمن بين الحالة التوافقية أو الحسم، فمن المهم والإستراتيجي للفلسطينيين أن يعيدوا تنظيم وضعهم بما يخدم مصالحهم وكونهم أقلية قومية، والفصل بين رئاسة لجنة الرؤساء ولجنة المتابعة، بمعنى الاستمرار في الشؤون المحلية والبلدية، وترك الأمور السياسية للجنة المتابعة.

في الفصل السابع "أنماط المشاركة السياسية: أدوات النضال البرلماني، الخارج برلماني، القضائي والأهلي" عرض لهذه الأنماط والأدوات، وصولا إلى أن المشاركة البرلمانية كان دورها محدودا في إحداث التغيير، فالمشاركة لم تحقق أي تقدم ملموس في الوضعيتين

المدنية والسياسية، ثم فحص الباحثان المجال القضائي فأوضحا أن النظام القضائي عنصري أضفى شرعية على انتهاك حقوق الفلسطينيين.

ورغم ذلك فقد ساهمت العولمة وانكشاف الفلسطينيين في إسرائيل على المجموعات المهمشة والأقليات الإثنية والقومية في تطوير خطاب حقوقي، كما هي تجربة مركز عدالة، وخلصا إلى ضرورة مرافقة النضال الجماهيري للنضال القضائي.

ويعد القسم الخاص بالنضال الأهلي من الأجزاء المهمة في الفصل السابع، فبعد عرض تاريخي قصير، تم عرضه كأحد تجليات العولمة والنظام الرأسمالي، وأوضحا أهمية هذا القطاع في الارتقاء بالنضال والتغيير، لولا القصور والسلبيات ومشاكل التمويل، حيث زعما أن التشاور يتم بين الدوائر الغربية المانحة مع جهات يهودية إسرائيلية، قبل دعمها للجمعيات العربية، حيث ظهر أن هناك توجيها إسرائيليا لصناديق الدعم الأميركية والأوروبية. لذلك خلص الباحثان إلى أن المجتمع الأهلي لم يصل الى أن يشكل أداة نضال سياسية تتفاعل مع قضايا الجماهير، لأسباب منها التنافس والشخصنة.

واختتم الكتاب بفصل "خيارات المكانة السياسية والتصورات المستقبلية" (وهو الحالة الراهنة اليوم التي تحتاج إلى فعل لتتجلى فيه التصورات على الأرض، تصالحيا أو تصادميا).

تأثر الفلسطينيون بحرب العام ١٩٤٨، ثم بحرب العام ١٩٦٧، ثم باتفاق أوسلو العام ١٩٩٣. وكانوا بعد العام ١٩٦٧ قد تبنوا مواقف جماعية لحل القضية الفلسطينية بشكل يقترب من طرح التيار المركزي في الحركة الوطنية الفلسطينية.

لقد انتبه الفلسطينيون لحالهم وميزاتهم، في الديمغرافيا والجغرافيا، وفي الحداثة وقضايا التعليم والمرأة والإنجاب، والوضع الاقتصادي بما فيه من فجوة وتبعية، وكلها تؤكد من جهة حالة التمييز ضدهم، وإمكاناتهم السكانية كأقلية قومية من جهة أخرى.

في مسألة الحكم، تفاوت التنظير لنظام الحكم ما بين الدولة اليهودية الديمقراطية إلى خيار الدولة الثنائية القومية في ١٩٤٨ أو في فلسطين الانتدابية، بما فيها دولة يهودية غير ديمقراطية وخيار الانفصال أو الترانسفير والدولة الإسرائيلية لكافة المواطنين، واستحقاقات ذلك أو لعلها أسس الحكم، ومنها: ائتلاف بين الممثلين السياسيين اليهود والعرب، وحق النقض في القضايا الجوهرية، والتقسيم في المؤسسات حسب الحجم، ودرجة عالية من الحكم الذاتي لكل مجموعة في إدارة شؤونها الداخلية. أما مطالبهم فهي المساواة وتقاسم الموارد والوظائف ورفض الانتقال للضفة الغربية.

ومنها أيضا فكرة "المجتمع العصامي"، خلاصة فكر الشيخ رائد صلاح، من ضمنها إقامة مشاريع اقتصادية والتواصل مع العمق العربي والإسلامي، وصولا إلى وثائق التصورات الأربعة التي اشتهرت في السنوات الأخيرة: وهي وثيقة التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين ووثيقة مساواة ووثيقة عدالة ووثيقة حيفا الصادرة عن مدى الكرمل، التي أكدت على حق وجود رواية تاريخية تتناقض مع الرواية الصهيونية بدون أن تتطابق مع الرواية الفلسطينية بسبب مكانة فلسطينيي ٤٨ المدنية. وقد جاءت التصورات نتاج تراكمات سياسية معرفية، حيث تم استعراض المفهوم والخلفية وهي تأصيل لتصورات أواخر السبعينيات.

وقد وضعا التصورات في سياق خطاب الأصلانية والحقوق الجماعية تأثرا بالعولمة التي انكشف وتعرض لها الفلسطينيون من جهة، والتسوية التي استثنت الفلسطينيين العام ١٩٤٨، من جهة أخرى.

وعرضا لدلالة التصورات في ما شكلته، ليس بتأصيل الرواية التاريخية، بل بما شكلته من تحد رمزي للرموز الصهيونية كالنشيد الإسرائيلي وقانون العودة. كما شكلت – وهو الأهم– بديلا للخروج من الأزمة عبر تبني دستور ديمقراطي، بعد أن أوضحت بؤس الوضع الداخلي. وعرضا ردود الفعل الفلسطينية الداعمة، فيما تباينت الردود الإسرائيلية بين المتفهم والمؤيد والمتفهم والمعارض والمهاجم.

واختتم الباحثان بنصائح محددة للمجتمع السياسي الفلسطيني داخل إسرائيل منها: التنظيم وتذويت القيم الديمقراطية التي لم يتم استيعابها وتحويلها الى جزء عضوي في حياتهم، فهناك ضرورة لإحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمع العربي الداخلية (في مجالات المرأة والاقتصاد والتربية والحكم المحلي والثقافة).

٢- تاريخ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وتحولات إستراتيجياتها

(*) الكتاب: المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، إستراتيجيات وتحولات)

(*) المؤلفان: د. جوني منصور وفادي نحاس

(*) إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠٠٩

(*) عدد الصفحات: ٥١٠ صفحات

ماذا يعني أن تكون إسرائيل بدون إستراتيجيا أمنية؟ وهل هي كذلك حقا، أم أن هذا هو افتراض لباحثين أو أنه مجرد استخلاص لدراسة تاريخ حروب إسرائيل؟

ربما يكون استخلاص القارئ لكتاب "المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، إستراتيجيات وتحولات)" مؤكدا على عدد من النقاط حسب منطلقات كل قارئ، لكن ثمة نتائج مهمة تعد إستراتيجية، منها عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على القضاء على العصابات المسلحة، ومحدودية الردع النووي الإسرائيلي، بما يؤكد أن خيار التوجه نحو العملية السياسية سيصير أمرا واجبا؛ فقد تغيرت أساليب الحروب وطبيعتها، ولم يعد الجيش الإسرائيلي قادرا على الحسم بسهولة والتحكم بمجريات الحرب ومكانها بسهولة كما كان يفعل سابقا. لذلك، وبالرغم عن تلويح الجيش والحكومة دائما باستعمال القوة، إلا أن الحماس

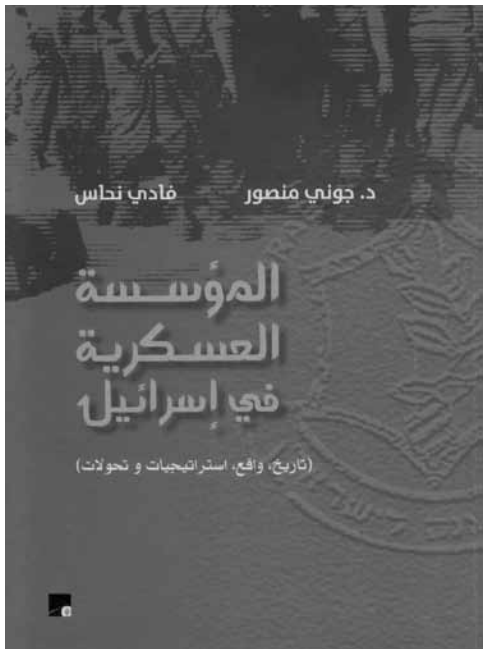

لهذا الاستعمال بدأ يفتر، ومعنى ذلك أن من مصلحة إسرائيل الفحص الجدي لخيار السلام وإنهاء الخيار العسكري، الذي أصبح غير عملي، وغير أخلاقي بسبب القتل الجماعي للمدنيين، والذي يؤلب العالم ومؤسسات حقوق الإنسان عليها، وليس

تقرير القاضي غولدستون المتهم لقادة العسكر في إسرائيل عن نكبة الغزيين الأخيرة ببعيد.

وهل لتساؤلنا الذي افتتحنا به عرضنا هذا عن الكتاب علاقة بما ذكرنا عن نقاط الضعف التي أصيب بها الجيش الموصوف قديما بأنه "الجيش الذي لا يقهر"؟

لقد انقلب السحر على الساحر، فصارت نقاط قوة الجيش الإسرائيلي نقاط ضعف، فلا هو قادر على الاستمرار في استخدام الحسم العسكري مفرطا باستخدام القوة العسكرية الحديثة ذات طبيعة الإبادة، ولا هو قادر على استخدام أسلحة الدمار الشامل (الردع النووي) التي يخيم عليها ضبابية معلوماتية! وهذا يذكرنا ونحن نستعرض صفحات هذا الكتاب بصفحاته الـ ٥١٠ بمصير دبابات الميركافا التي صارت عبئا على الجيش لثقلها في الحركة، ولإهانتها في حرب تموز على لبنان ٢٠٠٦!

لذلك فإن الكتاب بمضمونه الذي هو عليه، يسدّ ثغرة في رفوف المكتبة العربية بما فيه من معلومات جديدة تم نقلها من مصادر إسرائيلية قديمة وحديثة، حول النشأة والحروب والبنية، والتي جاءت من قبل متخصصين في هذا المجال هما د. جوني منصور وفادي نحاس.

وهو إذ يؤكد أن أهداف الجيش ليست فقط تحقيق أغراض عسكرية بل وأهداف أيديولوجية أيضا، إنما يكشف مجددا مخطط اقتلاع الشعب الفلسطيني طوال فترة الصراع على هذه الأرض.

ثمة وهم في اسم هذا الجيش بـ "جيش الدفاع الإسرائيلي" القادم من تراث منظمة "الهاغناه" التي سعت والدولة من بعد لإضفاء صفة الدفاع وليس الحرب على اعتداءاتها، أي أن إسرائيل بحاجة الى الدفاع عن وجودها من جيوش عربية معادية لها، ترغب في تصفيتها، ولتكسب دعما من الرأي العام العالمي لكونها مستضعفة وبالتالي بحاجة الى حماية ودفاع.

تقاسمت هذا الكتاب، أحد عشر فصلا لم تترك جانبا إلا وصفته وحللته، مبينة الخلفية التاريخية، ليكون الوعي والعلم كاملا، وإن ترك الباحثان الباب مفتوحا أيضا لدراسات لجوانب تحتاج إلى توسيع الدرس والمناقشة.

وقد استند الباحثان على مواد أولية من أرشيفات إسرائيلية كعادة مركز مدار، تعززها مواد إعلامية ومؤتمرات متخصصة إضافة إلى ما يطرحه الساسة والعسكريون للمستقبل.

وإذا كان للعسكري أن يهتم بكل جوانب الكتاب، فإن الباحثين والساسة يجدون أنفسهم في الفصول الخمسة الأولى منه، وبشكل خاص في الفصل الثالث الذي يستقصي حروب إسرائيل، والرابع الذي يناقش الإستراتيجيا الأمنية والخامس الذي يبين العلاقة بين المؤسسة السياسية والعسكرية في بلورة الإستراتيجيا العسكرية.

في الفصل الرابع المتحدث عن إستراتيجيا إسرائيل الأمنية، وبعد عرض المدخل النظري الأكاديمي، نفاجأ كغير متخصصين عسكريين، بأن نظرية أو مفهوم الأمن الإسرائيلي في السنوات الخمسين حددت من قبل مجموعة صغيرة من الضباط فلا يوجد نموذج محدد لنظرية الأمن التي تتجاوب مع متطلبات الواقع، إنما بدأ تراكم تدريجي لمبادئ وأسس الإستراتيجيا الأمنية المبنية على التجربة العسكرية منذ الاستيطان الأول في نهاية القرن التاسع عشر والتجربة التي اكتسبتها الميليشيات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية وحرب العام ١٩٤٨ إضافة الى المعطيات الجيو- سياسية. وأنه لا يوجد نص مكتوب وواضح ومتكامل لهذه النظرية... وأن الإستراتيجيا الأمنية- العسكرية تتبلور بحسب الظروف والمتغيرات العينية التي تمر بها إسرائيل في مراحل تاريخية مختلفة.

وفي سياق حديث الباحثين عن هذه الإستراتيجيا العامة غير المحددة يمكن تلمس كيف أن قضية الأمن القومي تشكل الصدارة، وأنه في حالة أية تسوية فإن التكيف لا يشمل تقديم تنازلات تمس جوهر الأمن.

أما عناصر الإستراتيجيا، فهي الانطلاق من تأمين الأهداف القومية والوطنية، مما يجعلها هجومية، والسعي لضمان التفوق العسكري، والسعي لتحطيم العدو، واستخدام الاحتلال، وإصابة الدول الحليفة للعدو، وتدمير وإزالة منشآت اقتصادية وتهديد عواصم..

أما عن مرتكزاتها فهي ضمان العمق الإستراتيجي، والحرب الاستباقية، ومبدأ الحدود الآمنة، ونظرية الردع.

أما الردع فيقوم على التهديد العسكري والاستنزاف العسكري والحرب الشاملة وضمان الممرات المائية الحيوية.

وجرى الحديث عن أساليب كل مرحلة تاريخية للدولة ما بين ٤٨ و٦٧، وما بين ٦٧ و٧٣، وما بين ٧٣ و٧٧، والتأكيد على امتصاص الضربة الأولى بعد ١٩٦٧ لحين استدعاء الاحتياط، وصولا إلى نتيجة فشل معظم النظريات الأمنية الناجمة عن حرب ١٩٦٧.

أما في الثمانينيات وما بعدها في التسعينيات، فلم يعد العمق الإستراتيجي الذي حققته إسرائيل باحتلال أراض عربية مجاورة كافيا لمنع وصول التهديدات الى المواقع الحيوية، والإشارة كذلك إلى خطر التهديدات الداخلية للأمن الإسرائيلي من قبل الفلسطينيين بعد

قيام السلطة الوطنية حيث استهداف العمق الإستراتيجي لإسرائيل.

أما بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ فقد تعمق ضعف قدرة الجيش النظامي في مواجهة العصابات، في حين تم ضرب أسلوب الردع الذي ساد من الخمسينيات، كما تم ضرب التفوق الجوي الذي لم يعد يحسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة، أما الحرب على أرض العدو فلم تعد كما كان مفترضا، كما أن ضرب وتدمير البنية التحتية وقتل المدنيين لم يعد يحسم المعركة، كما أن عدم تكبد خسائر لم يعد مضمونا!

ويسلك الباحثان منصور ونحاس مسلكا إستراتيجيا في الحديث عن أن إسرائيل أمام خيارين هما: التفاوض مع سورية أو الحرب. ويتعرضان إلى الإستراتيجيا النووية، وقلق الملف الإيراني، ويؤكدان على محدودية الردع النووي الإسرائيلي في المرحلة الراهنة.

ثمة سلسلة تغيرات في "الجيش الذي لا يقهر" الذي صار يتراجع بسبب طبيعة التحولات في صفوف الجنود المنهكين من الحروب وصعوبة التعامل مع حروب العصابات. فجنود الكيبوتسات هم غير أبناء المدن المصابين بالوهن العام الذي تفرضه الحياة في المدن، وما رفض الجندية أو الهروب إلا أحد تجلياتها.

بقية فصول الكتاب تأتي تعميقا ورافعة لما يطرحه البحث الإستراتيجي عن المؤسسة العسكرية من أفكار وخلاصات.

في الفصل الأول يعرض الكتاب لتاريخ التنظيمات العسكرية الصهيونية قبل العام ١٩٤٨ من مستندات أصلية لقيادات البيشوف، مختتمها بملاحق مثل ملف القرى الاستخباراتي ونموذج الانتماء للهغناه وتعليمات خاصة للجنود أثناء الحرب..

إن توسيع الاستيطان استلزم تطوير المنظمات العسكرية، وتقويض القوة العسكرية الكفاحية لدى الشعب الفلسطيني.

ارتبطت التنظيمات العسكرية الصهيونية قبل قيام الدولة بشكل عام، ببريطانيا زاجة نفسها في خضم العلاقات الدولية الحربية خصوصا بين تركيا وبريطانيا، كما سعى جابوتنسكي للتفاوض مع أطراف أخرى كايطاليا وفرنسا لإدخال المشروع الاستيطاني ضمن النشاطات الاستعمارية لهذه الدول، وسعيها للتمويل، وقد كانت لها رؤية أيديولوجية، وكان في مخططاتها تنفيذ تطهير عرقي للشعب الفلسطيني.

وقد وجدت فيها بريطانيا ضالتها لإضعاف وحدة العرب من جهة، وحماية قناة السويس ومصادر النفط في الخليج من جهة أخرى.

وقد عرض الباحثان للخلافات داخل تلك التنظيمات، وكيف قامت بالعمل لدى الانكليز كما في تحويل النواطير الى شرطة البيشوف وتلقي رواتب من حكومة بريطانيا، تلك الحكومة التي غضت النظر عن نشاطاتها آلاف المرات إلا في حالات محددة مثل أحداث ثورة ١٩٣٦ من منطلق خلق توازنات في التعامل مع طرفي النزاع. في الوقت الذي سعت فيه تلك المنظمات إلى إحداث تخريب وإرهاب ضد الفلسطينيين، ثم البريطانيين بعد العام ١٩٤٥ لزعمهم أن بريطانيا تريد أن تحدّ من الهجرة الصهيونية.

عرض الكتاب لعدد من التنظيمات التي اتخذت أسماء توراتية تاريخية، والتي بدأت منذ العهد التركي، بدءا بمنظمة "نيلي" التي نشأت خلال الحرب العالمية الأولى التي قدمت معلومات عسكرية عن القوات التركية في فلسطين لبريطانيا، لتسهيل وصول الانكليز لفلسطين لدعم الاستيطان اليهودي. وقد امتاز الحديث عن تاريخ "نيلي" بأسلوب مشوق درامي في العرض، لما وضع فيه من سياقات اجتماعية وفردية بوليسية كونها عملت سرا.

ثم يستمر الفصل بعرض التنظيمات كـ "بار غيورا" لحراسة المستوطنات، للتخلص من الحراس غير اليهود، الكتائب العبرية، و"بلماح" الجناح العسكري للهغناه خوفا من قيام الجيش الألماني بغزو فلسطين في الحرب الثانية، تلك التي تخرج منها ٥ من قادة الأركان، رابين وبارليف وإليعازر وغور وإيتان. ثم "إيتسل" المتطرفة العام ١٩٣٧ لمواجهة أسلوب ضبط النفس الذي انتهجته "الهغناه" في مواجهة الثورة الفلسطينية، وقد تعرضت "إيتسل" لانشقاق، وقامت بعمليات إرهاب في الخارج، أما أشهر عملياتها الإرهابية فهي مجزرة دير ياسين بقيادة مناحيم بيغن، التي ساهمت في هروب الفلسطينيين بعدها من عدد من القرى والمدن منها حيفا. أما منظمة "ليحي" فكانت متطرفة وامتد إرهابها ضد الانكليز لتقييدهم الهجرات اليهودية..

وقد ركز الكتاب على "الهاغناه" كنواة للجيش الإسرائيلي بعد قيام الدولة، وهي بشكل رئيس مثلت قوة البيشوف اليهودي، بإشراف من البيشوف والحركة الصهيونية. وهي التي اعتمدت على نظام سور وبرج حول المستوطنات. ومن مهامها المبكرة التحضير لـ "أعمال الشغب" - المصطلح الذي أطلقه اليهود على المتظاهرين الفلسطينيين في المناسبات كما في مظاهرات الفلسطينيين في ذكرى وعد بلفور العام ١٩٢١ حيث تم إلقاء قنابل ومتفجرات، كان أفراد المنظمة قد أعدوها في مخابئ قريبة من مناطق الاحتكاك. إضافة إلى التعاون بين الانكليز والهاغاناة ضد الفلسطينيين كعدو مشترك.

ومن تحولات "الهاغناه" الانطلاق من الدفاع الى الهجوم بعد

لجنة بيل الشرعية، كما سعت إلى إيجاد مجلات ونشرات إعلامية لتعميق الثقافة العسكرية لدى أفرادها وتأسيس إذاعة غير رسمية.

وتم التعرض إلى تمثيل أحزاب اليمين واليسار فيها، وتهريب السلاح والصناعات العسكرية وإيجاد مدرسة ضباط تخرج منها قادة معارك حرب العام ١٩٤٨، والاستخبارات مثل أسلوب ما عرف بملفات القرى، ليسهل الانقضاض عليها وطرد أهلها.

في الفصل الثاني حديث عن ولادة الجيش، الذي جاء في سياق سياسي واقتصادي واجتماعي تمثل في السيطرة على الأرض، حيث كانت إقامة الدولة والإعلان عنها أمرا شكليا، لأن ذلك كان تتويجا للإنجاز اليهودي طوال سنوات الاستيطان. لذلك كانت هناك ضرورة لإيجاد أطر رسمية منها جيش نظامي بوحدات برية وبحرية وجوية، يتزامن الإعلان عنه بعد الانسحاب العسكري البريطاني من فلسطين.

الجيش ابن مدلل لمنظمة الهاغناه، تم البدء رسميا بنظام التجنيد، واستقدام التمويل، والاستفادة من خبرات الوافدين العسكرية. كما سعى مبكرا ليكون جيشا محترفا يسعى إلى تعليم المهن المرتبطة بالجيش.

كان دافيد بن غوريون الأب الروحي للجيش، وهو الذي سيطر عليه وتحكم فيه، من خلال كونه رئيسا للوزارة ووزيرا الدفاع.

وجرى عرض أسلوب بن غوريون في جعل سلطة مدنية للجيش وإدارة مركزية له، رغم أنه كانت هناك معارضة قمعها بن غوريون. لقد وحد التنظيمات في جيش واحد سيطر عليه.

وعرض الكتاب لرؤية بن غوريون، ومنها فرض الاحتلال أولا الى أن يتم التوصل الى اتفاق أو تسوية سياسية موقعة بين الإطراف، وبناء علاقة مع الولايات المتحدة، وجعل قضية اليهود قضية أمنية وليس قضية سياسية، تحتاج الى قرار دولي وهي الأمر الأهم للوجود اليهودي.

حروب إسرائيل جاءت في الفصل الثالث، الحرب الأولى التي أعد لها اليهود ٨٠ ألف جندي مدربين على أسلحة متطورة، كانت للقيام بعمليات الترانسفير، حرق وتدمير وتطهير قادم من مفاهيم توارتية.

ويذكر الكتاب كيف بدأت الحرب الفعلية بعد قرار التقسيم للاستيلاء على أراضي الدولة اليهودية التي حددها قرار التقسيم، بدءا بإضعاف الريف، عارضا تفاصيل القتال على مفترقات الطرق وتأمين المؤن والاحتياجات. ثم عرض للخطط الأربع "أ" و"ب" و"ج" و"د" التي اشتهرت بخطة "دالت"، والتي كانت حاسمة لنتيجة الحرب. كما عرض الكتاب بتدرج زمني لـ٤١ حملة عسكرية، أتبعها بملاحق.

ثم عرج على العدوان الثلاثي العام ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وأسباب المؤسسة العسكرية للحرب والتي منها تأمين الحدود من الفدائيين وأسباب لها علاقة بالوضع الداخلي في كل من دول المواجهة: الأردن ومصر وسورية.

ثم حرب الكرامة وحرب الاستنزاف وقصف المدن وحرب ١٩٧٣ القاسية وكيف كانت تفكر القيادة الإسرائيلية عشية الحرب، وشعورها المطمئن بأن مصر غير مستعدة بسبب التفوق العسكري الإسرائيلي الجوي، والتحقيق في الحرب الذي أطاح بعدد من الجنرالات وإحداث تغيير عسكري جذري، ثم حرب لبنان ١٩٨٢ فحرب العام ٢٠٠٦ مع حزب الله، وعرض لعمليات الجيش الإسرائيلي الانتقامية ضد الدول العربية والفلسطينيين منذ عملية مخيم البريج العام ١٩٥٣ حتى الآن مرورا بـ٢٨ عملية إرهابية.

وكشف الكتاب كذب التبريرات لتلك الحروب، المتمثلة بكذبة الحرب الدفاعية، والتي ظهر أنه جرى التخطيط لها وليس كما تقوله الرواية الإسرائيلية، كما كشف كيف أن المؤسسات السياسية هي اذرع للعسكر.

أما الفصل الخامس "العلاقة بين المؤسسة السياسية والعسكرية في بلورة الإستراتيجيا العسكرية" فقد تعرض للعلاقة بين الساسة والعسكر، فوزير الدفاع لا يشكل الصفة الرسمية الوحيدة للحكومة. وهذا ما أسس له بن غوريون، وصولا إلى نتيجة أن تأثير رجال السياسة محدود في جوهر الجيش وأن تأثيرهم شكلي. كما أوضح البحث كيف وظفت الحكومة الربط بين الناحية العسكرية والدين، للسيطرة على المجتمع.

بعد ذلك عرض الكتاب لمبنى الجيش، ولإحداث تغييرات وفقا لمتطلبات الميدان والزمان والخبرات التي كسبها من خلال الحروب والارتباط مع المتطلبات الإقليمية، ثم وسائل القتال التي احتلت الفصل السابع، فالصناعة العسكرية في الفصل الثامن، ثم المحاكم العسكرية في الفصل التاسع والتي عملت على انتهاك حقوق الفلسطينيين بشكل مستمر، ثم التربية العسكرية في الفصل العاشر بما فيها من التربية على التنشئة العسكرية، والتهيئة للتجنيد، بما تتطلبه من عسكرة التعليم والمدارس والبيوت، وبالتالي عسكرة المجتمع. . وصولا إلى عرض أخلاقيات الجيش العسكرية، من قيم ومبادئ وحديث مزعوم عن ما يسمى إسرائيليا بـ "طهارة السلاح" حيث تأكد دائما في حروب إسرائيل أن السلوك الميداني يختلف عما هو مكتوب، ولا حساب ولا عقاب، وأن الأولوية هي أولوية الأمن فقط، وأنه لم ينضج معيار أخلاقي إسرائيلي عسكري بعد.